

ثامناً: المحذوف من الأصول الثلاثة يعود بعد زوال سبب حذفه فقد وردت في العربية أسماء وأفعال داخلية في علم التصريف؛ لكنها بقيت على حرفين أصليين فقط في بعض الأحيان، نحو: (سنة) من الأسماء و(عُد) من الأفعال، بعد حذف الأصل الثالث منها في بعض تصاريفها.

ويلاحظ أن الأسماء المتمكنة وأغلب الأفعال المتصرفة التي بقيت على أصليين في الاستعمال فقط هي تلك التي تحتوي على أحد أصوات اللين وهي: الألف والياء والواو، كما ظهر ذلك في المثاليين السابقين ولو كانت هناك أسماء متمكنة وأفعال متصرفة على أصليين فقط في أول وضعها لوجب استمرارها على هذين الأصليين فقط في جميع تصاريفها، لكن ذلك لم يحصل حيث يعود الأصل الثالث المحذوف في بعض تلك التصاريف.

تاسعاً: عندما اتخذ علماء اللغة والصرف الأقدمون الثلاثي أصلاً لكلمات العربية وصيغها، كانوا يرمون بتحقيق أهداف معينة من ذلك وهي:

١ - صيانة العربية وعدم تجزئة صيغها ومفرداتها المتمكنة والمتصرفة إلى ألفاظ ذوات حرفين فقط بعد حذف الأصل الثالث الذي يؤدي حذفه إلى الإخلال بالكلمة وتجريدها من معناها الأصلي ودلالاتها الوظيفية التي كانت تؤديها قبل التجزئة، فإذا أخذنا الاسم: (أسد) وحذفنا أحد أحرفه الأصول انتفى معناه وتحول إلى مجرد حرفين لا يؤديان أي معنى للأسد، كما لو كان على ثلاثة أحرف وفي صورته الأصلية، فإن حذفنا الهمزة بقي الاسم على حرفين هما: (سَد) وهذان لا يعنيان اسم الأسد ولو حذفنا السين ل بقي على (أَد) وهذا ليس له معنى ولو حذفنا الدال ل بقي على (أَس) وهذا أيضاً ليس له أي معنى ولم يشر إلى معنى الأسد من قريب أو بعيد.

وكذلك الأفعال التي يُحذف أحد أصولها للغرض ما، فإنها لا تؤدي أية وظيفة أو معنى عند حذف أحد أصولها الثلاثة، فنحو: (ضَرَبَ) وهو فعل ماضٍ ثلاثي الأصول، إذا حذفنا أحد أحرفه هذه كالباء - مثلاً - بقي على